المحاضرة الأولى: أساسيات الاقتصاد الكلي :

1	المشكلة الاقتصادية			تتمثل المشكلة الاقتصادية في أن الموارد الاقتصادية محدودة مقارنة مع الحاجات غير المحدودة للمجتمعات البشرية، وهذا ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة الندرة (Scarcity).
2	علم الاقتصاد			هو أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية الذي يدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج(العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التنظيم) لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة
3	الاقتصاد الجزئي			وهو دراسة الاقتصاد على مستوى وحدة اتخاذ القرار، أي دراسة سلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج.
4	الاقتصاد الكلي			وهو دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي، والناتج أو العرض الكلي، والمستوى العام للأسعار والتضخم ، ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي،والتوازن في ميزانية الدولة والتوازن في ميزان المدفوعات والتنمية الاقتصادية
5	النمو الإقتصادي			يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في الناتج القومي الحقيقي من سنة إلى أخرى. 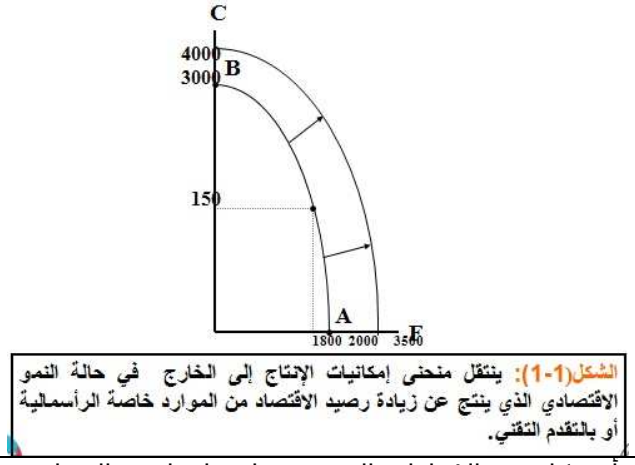 الشكل(1-1): ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في حالة النمو الاقتصادي الذي ينتج عن زيادة رصيد الاقتصاد من الموارد خاصة الرأسمالية أو بالتقدم التقني.
6	دور القطاع الحكومي			يتمثل تأثير دور الحكومة في تأثير كل من الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب والرسوم، والإنفاقات التي تقوم بها في مختلف المجالات
7	الموارد الاقتصادية			تشمل الموارد الاقتصادية جميع مستلزمات عملية الإنتاج ، وهي : • **الأرض**: جميع الموارد الطبيعية • **العمل:** القوى العاملة وما تملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية. • **رأس المال:** موارد من صنع الإنسان كالآلات والمعدات والمباني. • **التنظيم:** ويتمثل في القدرة على ابتكار الأعمال والأقدام وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات.
8	**السياسة الاقتصادية**			تتمثل السياسة الاقتصادية في استخدام مجموعة من الأدوات، يتم بها التأثير بطريقة غير مباشرة على سلوك وحدات صنع القرار بهدف تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

المحاضرة الثانية: الحسابات القومية والنمو الاقتصادي:

1	الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product	GDP	يقصد بالناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وفي فترة زمنية معينة. يعتبر الإنتاج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاه وسرعة نموه **الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = إجمالي الإنفاق = إجمالي الدخل المحلي.** ***لذا، فإنه من الممكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق هي: (1) طريقة الناتج. (2) طريقة الإنفاق. (3) طريقة الدخل.***
2	*(1) طريقة الناتج*	Product Method		يتم في طريقة الناتج (Product Method) جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة، ويتم تقدير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة في سعر الوحدة منها السائد في أسواق التجزئة. **الناتج المحلي الإجمالي = مجموع [السعر × الكمية] جميع السلع والخدمات النهائية**
3	*(2) طريقة الإنفاق.* **(مهم)**	Expenditure Method		يوضح الجدول التالي كيفية قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (Expenditure Method)، وتم ذلك بجمع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية الجديدة أو الإنفاق على GDP من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة **GDP = C + I + G + X - M**
4	*(3) طريقة الدخل.*	Income Method		يقاس الناتج المحلي بطريقة الدخل (Income Method) بجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في الإنتاج مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة وإهتلاكات الأصول الثابتة (Capital Depreciation) ومطروحاً منها الإعانات الحكومية غير المباشرة (Indirect Government Subsidies).
5	القيمة السوقية	Market Value		نحصل على القيمة السوقية (Market Value) لأي سلعة أو خدمة بضرب الكمية المنتجة في سعرها الجاري في السوق، ويطلق على الناتج المقوم بالأسعار الجارية، أو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (Current Price GDP) أي الناتج المحلي الاسمي (Nominal GDP).
6	السلع والخدمات النهائية	Final Goods		تضم كل من السلع الاستهلاكية والصادرات والسلع الاستثمارية بالإضافة إلى الزيادة في المخزون من السلع المختلفة.
7	السلع الوسيطة	Intermediate Goods		**هي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة لتستخدمها منشأة أخرى كعنصر إنتاج (Input) في إنتاج سلعة أو خدمة نهائية أخرى**
8	الحساب المزدوج	Double Counting		إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تحتسب مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية. ويعرف ذلك بالحساب المزدوج (Double Counting)، ويتسبب في تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته.
9	طريقة القيمة المضافة	Value Added		ولتجنب الوقوع في خطأ الحساب المزدوج، تستخدم طريقة القيمة المضافة (Value Added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. والقيمة الإجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلعة النهائية. فالقيمة المضافة مقياس آخر للناتج المحلي الإجمالي

10	السلع والخدمات المنتجة محلياً				• لقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي يتم حساب قيمة السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة خلال فترة زمنية معينة وهي سنة عادة، فقط داخل الحدود الجغرافية للدولة. • أما عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.
11	شرط توازن الاقتصاد الكلي				التوازن الاقتصادي هو حالة من الاستقرار، حيث تنعدم القوى الدافعة للتغيير. ويتحقق توازن الاقتصاد الكلي في نموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق عندما يتعادل الدخل (Y) مع الإنفاق الذي يقتصر في هذا النموذج على الإنفاق الاستهلاكي (C)
12	الإنفاق الحكومي				يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي. ويقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين : الإنفاق الجاري (Current Expenditure)، والإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure).
13	صافي الصادرات من السلع والخدمات				ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات (X-M)، صافي الصادرات (Net Exports)، أو الميزان التجاري (Balance of Trade).
14	الصادرات **(مهم)**	Exports			ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم بيعه إلى الأقطار الأخرى
15	الواردات **(مهم)**	Imports			فهي السلع والخدمات التي يتم جلبها من الخارج

	الناتج القومي الإجمالي	Gross National Product	GNP	يشمل الناتج القومي الإجمالي العربي على قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل الأفراد والشركات العربية، سواء تم الإنتاج في داخل أو خارج أقطار الوطن العربي. فالأرباح المتحققة للاستثمارات العربية في الخارج جزء من الناتج القومي الإجمالي العربي، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات الأجنبية العاملة في الأقطار العربية جزءاً من الناتج القومي الإجمالي العربي. من المتوقع أن يكون الناتج القومي الإجمالي العربي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي العربي طالما كانت عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في أقطار الوطن العربي أقل من عوائد عناصر الإنتاج العربية في الخارج حيث أن : **GNP = GDP + NFI**
	الدخل المحلي الصافي		NDI	يتم التوصل إلى الدخل المحلي الصافي بعد إضافة الإعانات غير المباشرة واستبعاد الضرائب غير المباشرة. أي طرح صافي الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الصافي أي أن : **NDI = NDP - NIT**
	الناتج القومي الصافي		NNP	يقاس الناتج الإجمالي الصافي بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي وإهلاكات الأصول الثابتة أي أن : **NNP = GNP - Depreciation**
	الدخل الشخصي			يتم التوصل إلى الدخل الشخصي بالطريقة التالية: الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + (مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام).
	الدخل الشخصي المتاح			الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار. ويحسب الدخل الشخصي المتاح بطرح ضريبة الدخل الشخصي من الدخل الشخصي، أي أن : **الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي**
	الناتج المحلي النقدي والحقيقي			الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو ما يتم احتسابه بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع.
	الرقم القياسي لأسعار المستهلك			يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة القيمة السوقية لكميات معينة من مجموعة من السلع والخدمات يطلق عليها السلة السوقية لسنة معينة يطلق عليها سنة المقارنة أو السنة الجارية، على القيمة السوقية لذات السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس، وهي سنة تتصف الظروف الاقتصادية فيها بالاستقرار يتم اختيارها كنقطة مرجعية، ويضرب الناتج في مائة. ويطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، ويعتبر مؤشراً هاماً لقياس نسبة **التضخم**، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي أو القوة الشرائية للدخل النقدي.
	مخفض الناتج المحلي الإجمالي			هو رقم قياسي للأسعار المرجحة بكميات السلع والخدمات. ويعتبر أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لأنه لا يشمل فقط على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، بل يشمل كذلك على أسعار السلع الاستثمارية، وأسعار السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة.

	النمو الاقتصادي			يقاس النمو الاقتصادي بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى

مثال توضيحي:

الفقرة	مليار $
1- الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية	800
(NFI)+ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج	10
2- الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	810
- إهلاك رأس المال الثابت	14-
3- الناتج القومي الصافي	796
- الضرائب غير المباشرة	56-
4- الدخل القومي	740
- الضرائب على أرباح الشركات	15-
- الأرباح غير الموزعة	20-
- استقطاعات الضمان الاجتماعي	5-
- دخل الاستثمارات الحكومية	100-
+ المدفوعات التحويلية	20
+ الفوائد على الدين العام	5
5- الدخل الشخصي	625
- ضريبة الدخل الشخصي	50-
6- الدخل الشخصي المتاح	575
- الإنفاق الاستهلاكي الشخصي	400-
- الفوائد على القروض الاستهلاكية	8-
- صافي تحويلات غير المقيمين	15-
7- الادخار الشخصي	148

المحاضرة الرابعة: البطالة والدورات الاقتصادية:

	أنواع البطالة			(1) البطالة الاحتكاكية (2) البطالة الهيكلية (3) البطالة الدورية. **البطالة الطبيعية = البطالة الاحتكاكية + البطالة الهيكلية**
	البطالة الاحتكاكية	Frictional Unemployment		تكون البطالة الاحتكاكية عادة قصيرة الأمد، وتشمل الأشخاص العاطلين عن عمل بصورة مؤقتة أو موسمية بسبب عملية تغيير الوظائف أو البحث عن فرص عمل أفضل.
	البطالة الهيكلية	Structural Unemployment		تعزى في الغالب إلى: التقدم التقني وإحلال الآلة محل اليد العاملة التراجع في إنتاج بعض الصناعات، بسبب المنافسة الدولية.
	البطالة الدورية	(Cyclical Unemployment		هي البطالة الناتجة عن الدورات الاقتصادية (Business Cycles) وتنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (Actual RGDP) حول الناتج الممكن (Potential RGDP)، وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه عند التوظف الكامل للقوى العاملة. وتعزى أسباب هذه البطالة إلى فترات الانتعاش و الانكماش التي يمر بها الاقتصاد.
	قياس البطالة			نسبة البطالة = عدد الأشخاص العاطلين / قوة العمل الفاعلة × 100 نسبة المشاركة في قوة العمل = قوة العمل الفاعلة / عدد السكان في عمر العمل × 100 نسبة الاستخدام إلى السكان = عدد الأشخاص العاملين / عدد السكان في عمر العمل × 100
	من هم البطالون؟			• من يكون في سن العمل. • من يكون قادر على العمل. • من يكون باحثا عن عمل. • من بحث و لم يجد عملا.

	مراحل الدورات الاقتصادية			مرحلة الركود، أو الانكماش ، مرحلة الكساد ، مرحلة الانتعاش ، مرحلة الرفاهية. 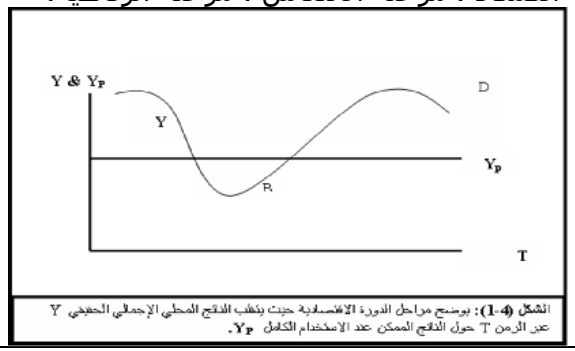 الشكل (4-1): يوضح مراحل الدورة الاقتصادية حيث يتذبذ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y عبر الزمن T حول الناتج الممكن عند الاستخدام الكامل Y_P.
	نظريات الدورات الاقتصادية			(1) **النظرية الماركسية** تعتبر الدورات الاقتصادية من الظواهر الملازمة للنظام الرأسمالي، تمتد جذورها في أعماق علاقات الإنتاج ونظام التبادل في السوق الرأسمالي الحر. (2) **نظرية تشومبيتر** فسرت الدورات الاقتصادية بنظرية الإبداعات (Innovations). حيث ترى أن الإبداعات والمخترعات الجديدة تأتي في موجات متلاحقة على فترات تطول أحياناً لعدة سنوات، تسبب ظهور الدورات الاقتصادية. **(3) النظرية الكينزية** تعتبر التوقعات (Expectations) المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية. حيث تؤدي التوقعات إلى التغير في مستوى الاستثمار، ومن ثم التقلبات الاقتصادية. **(4) النظرية النقدية** يعتقد دعاة هذه النظرية، وفي مقدمتهم ملتون فريدمان (Milton Friedman)، أن التقلبات في كمية النقود هي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية. **(5) نظرية التوقعات الرشيدة** يقصد بهذه النظرية إمكانية التنبؤ في ضوء المعلومات المتاحة. فاستناداً إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة ، تعتبر التقلبات غير المتوقعة في الطلب الكلي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية.
	النظرية العامة للعرض الكلي والطلب الكلي			تعتبر النظريات الخمس السابقة حالات خاصة بالنسبة لنظرية أكثر شمولاً وهي نظرية التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي. حيث يمكن حدوث الركود الاقتصادي بسبب انخفاض العرض الكلي. بينما اعتبرت النظريات السابقة صدمات جانب العرض الكلي كحالات نادرة الحدوث، وأن من الأرجح أن تكون تقلبات الطلب الكلي هي المسبب الأهم للدورات الاقتصادية.
	محددات للكفاءة الحدية للاستثمار **(مهم)**			تتلخص العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار في: (1) الطلب المتوقع (2) التقدم التقني (3) تكاليف الإنتاج (4) رصيد رأس المال

المحاضرة الخامسة: العرض الكلي والطلب الكلي:

	العوامل المحددة للعرض الكلي			تعتمد كمية الناتج المحلي الإجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة على العوامل الثلاثة التالية: 1- كمية العمل 2- كمية رأس المال 3- المستوى التقني السائد
	العرض الكلي في الأمد البعيد			يقاس بكمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل، ويعادل الناتج المحلي الإجمالي الكامن أو الممكن، عند ثبات كل من كمية رأس المال، والمستوى التقني. والناتج في المدى البعيد مستقل عن مستوى الأسعار، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بذات النسبة، مما يجعل الأرباح الحقيقية ثابتة رغم تغير مستوى الأسعار، ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي. 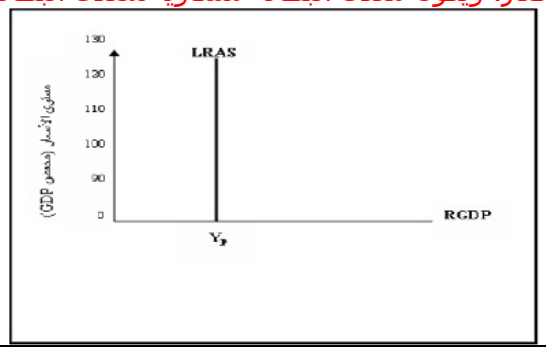
	العرض الكلي في الأمد القريب			الأمد القريب هو الفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبصفة مؤقتة فيزيد أو ينقص عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن يفسر ذلك بتوفر المعلومات عن زيادة مستوى الأسعار للمنشآت، وعدم توفرها للعمال، فتزيد الأرباح الحقيقية ويزيد الناتج مع زيادة الأسعار، والعكس في حالة انخفاضها. وفي المدى القريب، يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي، نتيجة لجهل العمال بالتغيرات في مستوى الأسعار والأجور الحقيقية. 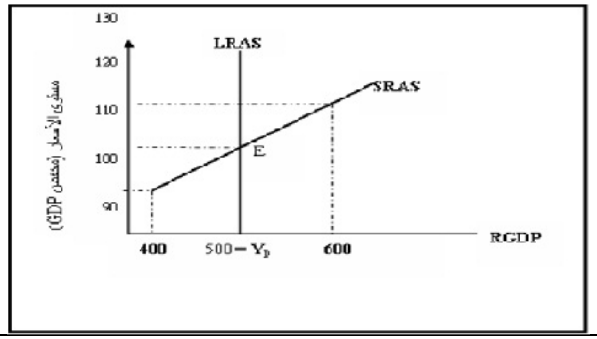

	الطلب الكلي **(مهم جدا)**			ويعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته، من أهمها: 1- مستوى الأسعار 2- التوقعات 3- السياسات المالية والنقدية 4- متغيرات الاقتصاد العالمي يقاس الطلب الكلي بالإنفاق الكلي وفق المعادلة: **Y= C +I + G + X – M**
	الأسعار			كلما ارتفع مستوى الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، انخفضت كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة. وتعزى العلاقة العكسية بين (RGDP) ومستوى الأسعار إلى كل من: (أ) تأثير الثروة (ب) تأثير الإحلال
	التوقعات			تؤدي الزيادة في الدخل المتوقع في المستقبل إلى زيادة الرغبة في الإنفاق أي قلة الرغبة في الادخار في الوقت الحاضر، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.
	السياسات الاقتصادية			1. **السياسة المالية:** أي تحكم الحكومة في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية. **أدوات السياسة المالية:** أ- الإنفاق الحكومي، وتأثيره الإيجابي على الطلب الكلي ب- الضرائب، وتأثيرها السلبي على الطلب الكلي. 2. **السياسة النقدية:** **أي** تحكم البنك المركزي في عرض النقود بقصد التأثير على الاقتصاد القومي وتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد. **أدوات السياسة النقدية:** أ- كمية النقود في الاقتصاد، وتأثيرها الإيجابي على الطلب الكلي ب- سعر الفائدة، وتأثيره السلبي على الطلب الكلي
	متغيرات الاقتصاد العالمي			وتؤثر على الطلب الكلي من خلال عاملين: أ- سعر صرف العملة الوطنية، وتأثيره السلبي ب- مستوى الدخل في الدول الأخرى، وتأثيره الإيجابي
	الاستهلاك **(مهم)**			يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة . **دالة الاستهلاك:** وفق نظرية الدخل المطلق لكينز للاستهلاك دالة موجبة في الدخل في الصيغة: C = a + bY

	الميل الحدي للاستهلاك **(مهم)**			يقيس الميل الحدي للاستهلاك، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد. ويمكن أن يعبر عنه بالمعادلة التالية : $$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$
	الميل الحدي للادخار **(مهم)**			يقيس الميل الحدي للادخار التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد، ويعبر عنه بالمعادلة التالية : $$MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$
	الاستثمار			يعتبر الاستثمار المكون الثاني المكمل للاستهلاك في النموذج المبسط للطب الكلي في اقتصاد المغلق. 1- الاستثمار المستقل، وهو الاستثمار المستقل عن التغير في الدخل، مثل الاستثمار الإحلالي اللازم لاستبدال الأصول الهالكة، الذي لا يضيف للطاقة الإنتاجية. 2- الاستثمار التابع وهو الاستثمار الذي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على مستوى الدخل، أي الاستثمار استجابة للزيادة في الطلب الكلي أو الدخل (GDP)، الذي يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية.
	منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال			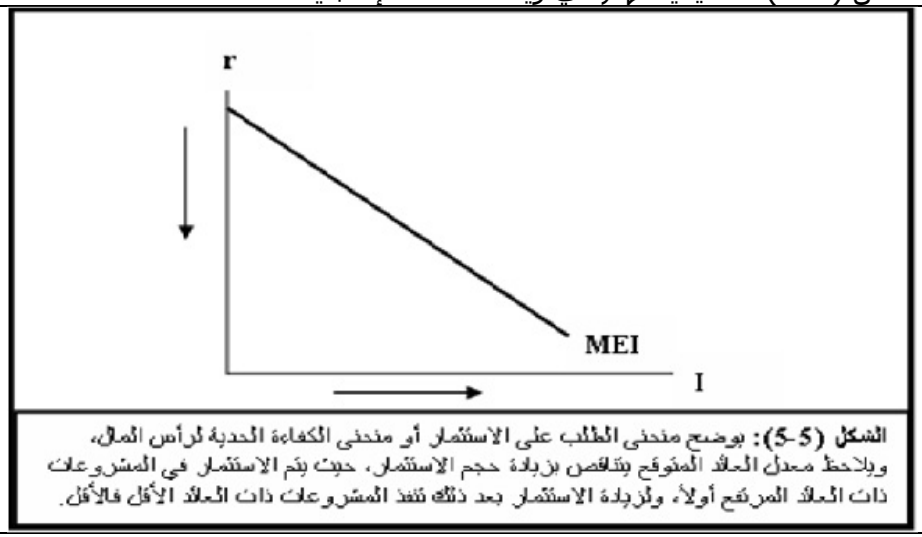 **الشكل (5-5):** يوضح منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال، ويلاحظ معدل العائد المتوقع يتناقص بزيادة حجم الاستثمار، حيث يتم الاستثمار في المشروعات ذات العائد المرتفع أولاً، ولزيادة الاستثمار بعد ذلك تنفذ المشروعات ذات العائد الأقل فالأقل.
	محددات للكفاءة الحدية للاستثمار			تتلخص العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار في: (1) الطلب المتوقع (2) التقدم التقني (3) تكاليف الإنتاج (4) رصيد رأس المال

المحاضرة السادسة: توازن الاقتصاد الكلي:

	توازن الاقتصاد الكلي			• ليتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي. • يقاس الطلب الكلي بإجمالي الإنفاقات، والتي تشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي بالإضافة إلى صافي الصادرات. ويقاس العرض الكلي بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
	تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين			يتحقق شرط التوازن في الاقتصاد المغلق بتعادل العرض الكلي (الدخل) مع الطلب الكلي (الإنفاق). وفي النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي، المكون من الإنفاق الاستثماري المخطط (I_a) والإنفاق الاستهلاكي المخطط (C).
	مضاعف الإنفاق	Expenditure Multiplier		إذا زاد الاستثمار المستقل بقدر معين يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الإجمالي، وتؤدي الزيادة في الدخول إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي لاعتماده على الدخل، وتستمر هذه الموجات المتلاحقة من الإنفاق والزيادة في الدخل حتى يصل الاقتصاد إلى توازن جديد يكون عنده الادخار المخطط مساوياً للاستثمار المخطط.
	شرطي توازن الاقتصاد			**الشرط الأول :** تعادل الدخل المحلي الإجمالي مع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن صياغته على النحو التالي : $$Y = C + I_a + G_a + X_a - M$$ **الشرط الثاني :** تعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن أي: $$(S + T + M) = (I + G + X)$$
	نظرية المعجل للاستثمار **(مهم)**			*وفقاً لنظرية المعجل تؤدي التغيرات في الدخل المحلي الإجمالي إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية*، أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ويقاس المعجل بمعامل رأس المال (Capital Coefficient)، وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي اللازم لزيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بدينار واحد، ويمكن قياس المعجل (A) باستخدام المعادلة التالية: **(مهم)** $$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}} = \frac{I}{\Delta Y}$$ حيث أن (K) مخزون الاقتصاد من السلع الرأسمالية. والتغير في هذا المخزون من عام لآخر يقيس مقدار الإنفاق الاستثماري (I) في هذه السنة. و (Y) الناتج المحلي الإجمالي.
	التوازن دون مستوى الاستخدام الكامل			**ارتكزت نظرية كينز على مبدأين :** • الأول، أن الطلب الكلي يولد العرض الكلي، أي بعكس النظرية التقليدية. • والثاني، أن الأجور والأسعار وسعر الفائدة بطيئة الموائمة وليست فورية الموائمة.

الفجوة التضخمية	Inflationary Gap		تحدث الفجوة التضخمية، في المدى القريب عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل (YP)، مما يضع ضغوطاً على المستوى العام للأسعار فيحدث التضخم. وتقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الفعلي (Y_a) والناتج المحلي الممكن (YP). ويوضح الشكل منحنى العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) وهو الخط الرأسي الموازي للمحور الرأسي. * يحدث التضخم عند زيادة الطلب بشكل مفاجئ و عدم توافق العرض مع الطلب، و ينتج عنه ارتفاع للأسعرا للسلع و الخدمات بما يعرف بالتضخم. 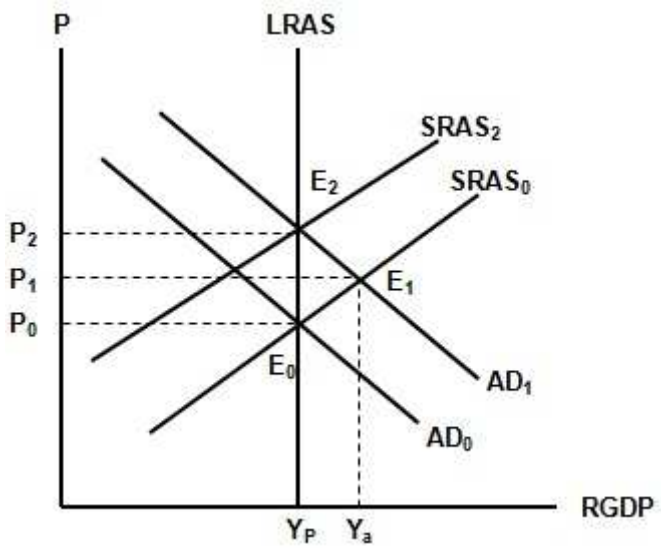 نتيجة لزيادة الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1، حيث يكون معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي ويكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، ولكن لفترة مؤقتة. في المدى الطويل، ومع زيادة الأجور النقدية، ينتقل منحنى $LRAS_0$ تدريجياً إلى أعلى حتى يستقر عند $LRAS_2$، ويصل الاقتصاد إلى توازن جديد للمدى البعيد عند E_2، يختلف عن التوازن الأصلي فقط في ارتفاع مستوى الأسعار أو التضخم إلى P_2.

	الفجوة الانكماشية	Deflationary Gap		تحدث الفجوة الانكماشية ،في المدى القريب أيضاً نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي، حيث ترتفع البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار 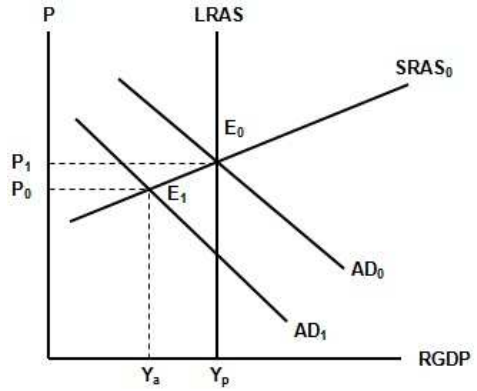 نتيجة للنقص في الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1، حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أقل مما كان عليه أصلاً عند توازن المدى البعيد. وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب الكلي من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى
	التضخم الركودي			نتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح، فقد جاء هذا التضخم مصحوباً بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج ممكن 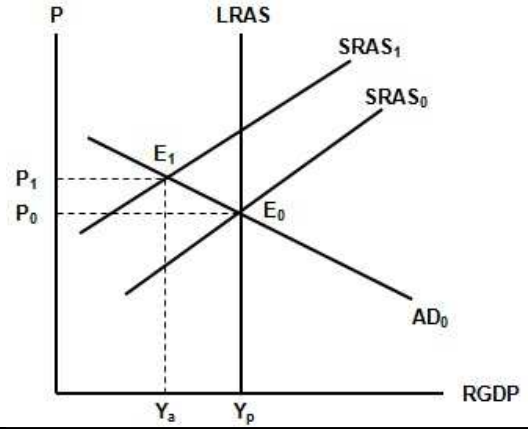 نتيجة لزيادة أسعار الموارد ينتقل منحنى العرض $SRAS_0$ إلى $SRAS_1$. فينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1. حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أعلى أيضاً. في المدى البعيد، وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

المحاضرة الثامنة: السياسة النقدية:

	وظائف البنك المركزي			• أولاً : تنفيذ ومتابعة العمليات والإلتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات). • ثانياً : إصدار العملة الوطنية، حيث يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية. • قبول ودائع البنوك التجارية (إحتياطات البنوك التجارية) وإقراض هذه البنوك عند الحاجة، بالإضافة إلى القيام بعمليات المقاصة بين هذه البنوك. • التحكم في كمية النقود المعروضة (السيولة النقدية) في الإقتصاد الوطني، والمحافظة على إستقرار سعر صرف العملة الوطنية.
	مفهوم السياسة النقدية			يقصد بالسياسة النقدية الوسيلة التي يتمكن بها البنك المركزي من إدارة عرض النقود، من خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الأهداف الكلية للإقتصاد
	منحنى فيليبس **(مهم)**			يعكس منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة (U) ومعدل التضخم (P)**(مهم)** 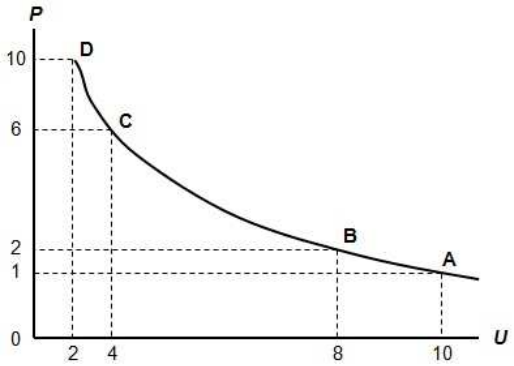 هذا الشكل يوضح منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. ويلاحظ أن معدل التضخم يكون قليل التأثر بخفض معدلات البطالة المرتفعة، نتيجة لوجود طاقات إنتاجية فائضة، لكنه يكون شديد التأثر بخفض معدلات البطالة المنخفضة أصلاً لقلة الطاقات الإنتاجية
	البنك المركزي وإدارة عرض النقود			يحتم القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من إجمالي الودائع كنقدية سائلة في حساباتها لدى البنك المركزي، الذي يحدد نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع، وتتراوح نسبة الاحتياطي القانوني عادة بين 5-20% من حجم الودائع الكلية للبنك.
	والاحتياطي القانوني			هو عبارة عن الحد الأدنى من النقد السائل الذي يجب على البنوك التجارية الالتزام به، وتحت ظروف معينة قد يرى البنك أن هناك ضرورة للاحتفاظ بنسب أعلى من هذا الحد، إما لمواجهة السحب من الودائع في الأعياد والعطلات، أو في فروع البنك بالمناطق المعروفة بمعدلات السحب العالية.

المحاضرة التاسعة: السياسة النقدية:

	السياسة النقدية **(مهم)**			السياسة النقدية هي الوسيلة غير المباشرة التي يتمكن بها البنك المركزي من التأثير في أداء ومسار الاقتصاد القومي *بحيث يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها استقرار المستوى العام للأسعار وخفض البطالة.*
	أدوات السياسة النقدية			1. الأدوات الكمية للسياسة النقدية 2. الأدوات النوعية للسياسة النقدية
	الأدوات الكمية للسياسة النقدية			تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية إحتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها. 1. تغيير نسبة الاحتياطي القانوني 2. تغيير معدل الخصم 3. عمليات السوق المفتوحة
				وتهدف هذه الأدوات إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة دون أخرى من خلال تحديد سقوف الائتمان في مجالات معينة أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون أخرى.
	الرقابة على البنوك			يقوم البنك المركزي بمسئولية الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية بهدف تحصين النظام المصرفي ضد هذه الهزات، وتتم الرقابة من خلال الوسائل التالية : • التحكم في نشاط البنوك التجارية في مجال الإئتمان وخلق النقود المصرفية. • ضمان سلامة المركز المالي للبنوك من خلال مراقبة أدائها المالي والإداري • توفير شروط المنافسة في القطاع المصرفي، وعدم السماح بأي ممارسات احتكارية. • وضع اللوائح التي تضمن التوافق بين أنشطة البنوك التجارية وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.
	فاعلية السياسة النقدية			يعتقد أنصار المدرسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان أن السياسة النقدية أكثر فاعلية في معالجة مشكلات الركود الاقتصادي من السياسة النقدية، وخاصة في الدول المتقدمة، وذلك بسبب الاستقلالية الكبيرة التي تتمتع بها البنوك المركزية في تلك الدول في اتخاذ قراراتها بعيداً عن الضغوط السياسية
				ويوضح الشكل التالي أن النمو الاقتصادي مرهون بقلة التدخل الحكومي في السياسة النقدية وبزيادة استقلالية البنك المركزي. 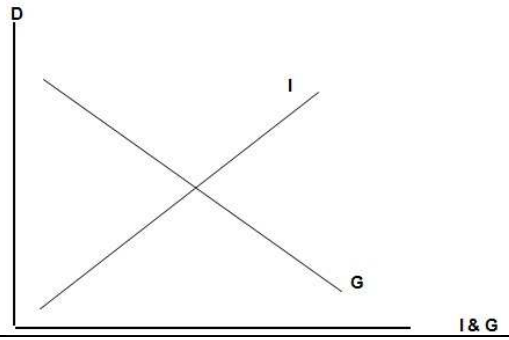 يتضح أنه كلما ازداد التدخل الحكومي (G) في السياسة النقدية قلت استقلالية البنك المركزي (I). ومن الملاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى التطور الإقتصادي (D) وبين استقلالية السياسة النقدية، خاصة في الدول المتقدمة.

المحاضرة العاشرة: السياسة المالية:

	السياسة المالية			هي الأسلوب الذي تنتهجه الحكومة في محاولتها التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات لإحداث هذا التأثير لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية
	أهداف السياسة الاقتصادية **(مهم)**			1. التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية 2. الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة 3. النمو الاقتصادي 4. تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة
	التغيرات التي تطرأ على كل من الإنفاق الحكومي والضرائب			1. تغيرات غير مخططة 2. تغيرات مخططة
	التغيرات غير المخططة			أي تلك التغيرات التي تحدث بطريقة تلقائية ويطلق عليها اسم آلية الاستقرار الذاتية حيث تعمل هذه الآلية إستجابة لما يطرأ على مستوى الدخول من تغييرات عبر الدورات الإقتصادية ، وبالتالي فهي تسهم في إستعادة الإستقرار الإقتصادي .
	التغيرات المخططة			ويقصد بها تغيرات السياسية المالية المخططة التي تهدف إلى : -التأثير على الطلب الكلي -تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتنقسم السياسة المالية المخططة إلى نوعين هما: 1- سياسة مالية مخططة كمية تعتمد على التغيرات الكمية في الضرائب 2- سياسة مالية مخططة نوعية تعتمد على التغيرات في هياكل الضرائب أو تركيبتها، ومصادر تمويل الدين العام.
	أدوات السياسة المالية الكمية المخططة			تنقسم أدوات السياسة المالية الكمية المخططة إلى ما يلي : 1- الضرائب 2- الإنفاق الحكومي 3-الضرائب والإنفاق الحكومي معا(الموازنة العامة)
	الضرائب			تعتمد الحكومات في تمويل إنفاقاتها على إيرادات الضرائب بأنواعها، كما تعتمد بعض الحكومات على عائدات بيع المواد الأولية التي تمتلكها الدولة. إن زيادة الضريبة تؤدي إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق**(مهم)**، فتؤثر سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن.
	مضاعف الضريبة الثابتة **(مهم)**			يقاس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توازن الاقتصاد باستخدام مضاعف الضريبة الثابتة، الذي تمثل المعادلة التالية **(مهم)** : $\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b(\frac{1}{1-b})$

				ويوضح الشكل التالي كيفية تأثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد. (مهم) 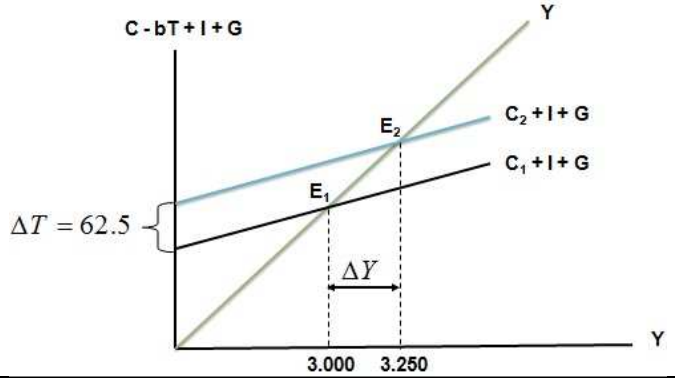 إذا قمنا بتخفيض الضريبة الثابتة بمقدار 62.5 مليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وذلك نتيجة لزيادة الدخل المتاح، ومنه فقد انتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الاستخدام الكامل ،وبالتالي زاد الدخل القومي بمقدار 250 مليون دينار وهي تعادل أربعة أضعاف الإنخفاض في الضريبة الثابتة.
	الإنفاق الحكومي			يقصد بالإنفاق الحكومي، ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، بما في ذلك من إنفاق على أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي، والإنفاق على مدخلات الإنتاج، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية.
	مضاعف الإنفاق الحكومي			والذي يعرف بأنه مقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الإنفاق الحكومي. ويتمثل مضاعف الإنفاق الحكومي في المعادلة التالية : $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$ 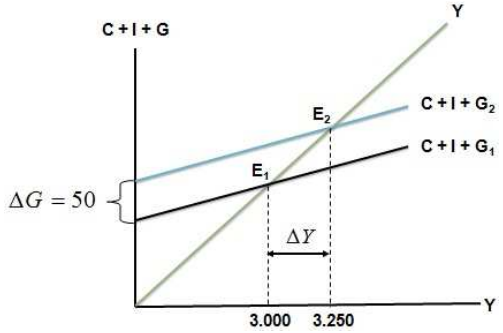 ويتضح من الشكل التالي أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 50 مليون دينار تؤدي إلى زيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 250 مليون دينار، و ذلك نتيجة لتأثير مضاعف الإنفاق الحكومي والذي تزيد قيمته على الواحد الصحيح. بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 50 مليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بطريقة مباشرة، وعليه فقد انتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد، وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الاستخدام الكامل، وبالتالي زاد الدخل القومي بمقدار 250 مليون دينار، وهذه الزيادة تمثل خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي.

المحاضرة الحادي عشرة: السياسة المالية:

	الضرائب والإنفاق معاً – الموازنة العامة			الموازنة العامة للدولة، هي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين، وهي في الحقيقة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة، وبينما تكون الميزانية متوازنة دائماً، نجد أن الموازنة قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات بل يمكن أن تسجل عجزا أو فائضا.

			ويوضح الشكل التالي أنه قد يكون هناك عجز (Deficit) بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات المقترحة (G) على إيرادات الضرائب (T)، بينما قد يكون هناك فائض (Surplus)في حالة زيادة الإيرادات الضريبية (T) على النفقات الحكومية (G)، بينما قد يكون هناك توازن في حالة تعادل النفقات(G) مع الإيرادات (T). من خلال الشكل نلاحظ أنه : في حال الضريبة النسبية، فإن المنحنى (T) يوضح إيرادات الضريبة، وهي تزيد بزيادة مستوى الدخل (Y). ويمثل الخط الأفقي الإنفاق الحكومي وهو مستقل عن الدخل. وعند (Y_B) يتعادل الإنفاق مع إيراد الضريبة وتكون الموازنة متوازنة (G=T)، لكن وعند أي مستوى للدخل أقل من (Y_B) يكون هناك عجز في الموازنة (G>T)، بينما عند أي مستوى للدخل أعلى من (Y_B)، يكون هناك فائض في الموازنة (T<G). 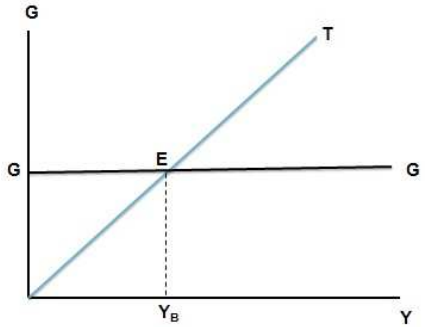		
	الموازنة المتوازنة		تعرف الموازنة المتوازنة بأنها الموازنة التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب، أي أن يكون الإنفاق الحكومي ممولاً بالكامل من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان.		
	مضاعف الموازنة المتوازنة		مضاعف الموازنة المتوازنة هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي، أي أن: $$\frac{\Delta Y}{\Delta G+\Delta T}=\{\frac{1}{1-b}\}+\{-b\frac{1}{(1-b)}\}\Rightarrow\frac{1-b}{1-b}=1$$		
	أنواع السياسات المالية النوعية		تتمثل أنواع السياسات المالية النوعية في ما يلي : 1- إعادة توزيع عبء الضرائب 2- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي 3 - إعادة هيكلة الدين العام		
	إعادة توزيع عبئ الضرائب		إن عملية إعادة توزيع عبء الضرائب (Redistribution of Taxes)، و ذلك من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة، تؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي إنعاش الإقتصاد في نهاية الأمر .		
	إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي		تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، فبعض النفقات الحكومية، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى.		
	إعادة هيكلة الدين العام		تنصب سياسة إعادة هيكلة الدين العام على تغير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية و المتمثلة في : 1. التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية 2. الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة 3. النمو الاقتصادي 4. تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة		

	الآلية التلقائية للاستقرار الاقتصادي			افترضنا في نقاشنا للسياسة المالية المخططة أن الضريبة مستقلة عن مستوى الدخل، ولكن، في الواقع أن ضريبة الدخل تعتمد على مستوى الدخل، فهي نسبة مئوية من الدخل، لذلك، يتضمن الاقتصاد آلية تلقائية للاستقرار.
	تقويم سياسة الموازنة المتوازنة **(مهم)**			يجب ألا يكون هدف الحكومة دائماً هو تحقيق التوازن في الموازنة العامة بأي ثمن، بل يجب أن يكون الهدف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
	مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة نسبية (t) على الدخل			في الحالة مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة نسبية (t) على الدخل فإنه يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات الرياضية التالية : شرط التوازن $Y = C + I + G$ $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b + bt_0}$
	مضاعف الإنفاق الحكومي في إقتصاد مغلق وضريبة ثابتة وإستثمار غير مستقل			نفترض في هذه الحالة، اقتصاد من ثلاث قطاعات وضريبة ثابتة على الدخل مع وجود استثمار معتمد على الدخل، حيث المعادلات التالية تمثل هذا الاقتصاد. شرط التوازن $Y = C + I + G$ $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b - i_1}$
	مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مفتوح وضريبة ثابتة واستثمار مستقل			في هذه الحالة نفترض لاقتصاد واقعي من أربعة قطاعات كما نفترض أن الضريبة والاستثمار مستقلان عن الدخل وعليه يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية: شرط التوازن $Y = C + I + G + X - M$ $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b + m_1}$

المحاضرة الثانية عشر: الاقتصاد الدولي:

	أنماط واتجاهات التجارة الدولية **(مهم)**			عندما يقوم بلد معين بشراء السلع والخدمات من بلدان أخرى تسمى هذه بالواردات (Imports)، أما السلع والخدمات التي يتم بيعها إلى الأقطار الأخرى فتسمى بالصادرات (Exports)،والجدير بالملاحظة، *أن جميع البلدان، سواء كانت متقدمة أو نامية، تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة.*
	تجارة السلع			تضم تجارة السلع التبادل التجاري في كل من السلع المصنعة والمواد الخام والسلع الوسيطة.
	تجارة الخدمات			لا تقتصر عملية تصدير الخدمات على الأقطار المتقدمة فقط، وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة، مثل خدمات الشحن والتأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والإستشارية والسياحية وغيرها. إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات، وخاصة السياحة والعمالة، من الأقطار النامية. حيث تشكل إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيرة بالنسبة لبعض الأقطار المصدرة للخدمات السياحية والعمالة مثل مصر، والمغرب، ولبنان
	مبررات قيام التجارة الدولية			يستحيل أن ينتج كل قطر جميع ما يحتاجه من السلع والخدمات، حيث يؤدي ذلك في النهاية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة في ذلك القطر
	قانون الميزة المطلقة			يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار. حيث تحدث التجارة بين الأقطار، إستناداً إلى هذا المبدأ، عندما يكون بإمكان كل قطر (بسبب إختلاف ظروف الإنتاج) أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بأقل تكلفة مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر.
	مبدأ الميزة النسبية **(مهم جدا)**			فإذا افترضنا عدم وجود تجارة بين البلدين، وكان كل منهما يحقق الإكتفاء الذاتي بإنتاج ما يحتاجه من المنسوجات والقمح، عند النقطة (S) على منحنى إمكانيات الإنتاج (AB) بالنسبة لسوريا، وعند النقطة (I) على منحنى إمكانيات الإنتاج (CD) بالنسبة للعراق في الشكل (8-1). يتضح من الشكل أن سوريا قد إختارت أن تنتج ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف من المنسوجات لغرض إستهلاكها المحلي، وذلك عند النقطة (S). بينما إختار العراق أن ينتج عشرة آلاف طن من القمح وعشرون ألف متر من المنسوجات لغرض الإستهلاك المحلي عند النقطة (I). 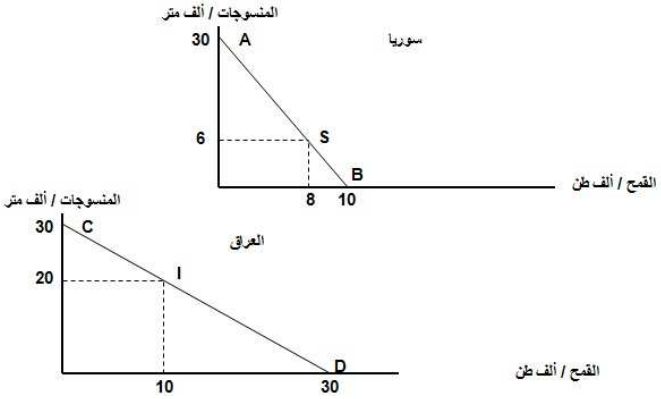 *و يتضح من الشكل السابق الذي يبين منحنيات إمكانيات الإنتاج والإستهلاك في كل من سوريا والعراق* **(مهم جدا)** في

			حالة الإكتفاء الذاتي **(مهم جدا)** أي في *غياب التبادل التجاري بين البلدين* **(مهم جدا)** أن سوريا تنتج وتستهلك ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف متر من المنسوجات، بينما ينتج العراق ويستهلك عشرة آلاف طن من القمح وعشرين ألف متر من المنسوجات. **(مهم جدا)** **جدول يبين إنتاج واستهلاك المنسوجات والقمح في حالة التخصص والتبادل التجاري بين العراق وسوريا (مهم جدا)** |	**إنتاج**	**إستهلاك**	**إنتاج**	**إستهلاك**
---	---	---	---	---
سوريا	30	6	00	8
العراق	00	20	30	10
المجموع	30	26	30	18
مكاسب التجارة	30 – 26 = 4		30 – 18 = 12		
	مكاسب التجارة	The Gains from Trade		تتمثل مكاسب التجارة في إمكانية تخصص كل دولة في فرع الإنتاج الذي لها فيه ميزة نسبية. فنجد أن بإمكان كل دولة أن تنتج ما يكفي إستهلاكها المحلي مع تصدير الفائض إلى الدولة الأخرى، والنتيجة هي زيادة المتاح للدولتين من كل المنسوجات والقمح بما يسهم في رفع مستوى رفاه شعبيهما
	شروط التبادل التجاري	The Terms of Trade		والتي يمكن تعريفها بأنها عدد الوحدات من سلعة معينة التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدات من سلعة أخرى يتم استيرادها. وبعبارة أخرى، إن شروط التبادل التجاري تمثل الأسعار الحقيقية للسلع في التبادل التجاري للحصول على سلع أخرى عن طريق الاستيراد بدلاً من إنتاجها محلياً.
	وسائل حماية التجارة **(مهم)**	Tariff		التعريفة الجمركية: يقصد بالتعريفة الجمركية الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات. نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص Quota System هو تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة.

المحاضرة الثالثة عشر: الاقتصاد الدولي:

	نظرية الصناعة الناشئة	Infant-Industry		بما أن الصناعة الناشئة تكون غير مكتملة التطور بعد فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية. لذلك تلجأ الأقطار عادة إلى حماية صناعاتها الناشئة لحين اكتمال تطورها من حيث الكفاءة والجودة حتى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية، خاصة في السوق المحلية.
	انتقادات نظرية الصناعة الناشئة			أولاً : أن الرسوم الجمركية ووسائل الحماية الأخرى سرعان ما تتحول إلى مصالح مكتسبة للصناعيين من ذوي النفوذ السياسي في القطاع الخاص. ثانياً : إن بعض الصناعات التي تتمتع بمزايا الحماية تفقد الحافز على التطوير وتحقيق الكفاءة الإنتاجية مما يدفع أصحابها إلى التشبث بالحماية لفترة طويلة جداً. ثالثاً : تؤدي زيادة الرسوم الجمركية أو إستخدام نظام الحصص إلى إرتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين.
	نظرية الاقتصاد المتنوع	Diversified-Economy		تعتبر نظرية الاقتصاد المتنوع من أبرز مبررات حماية الصناعة المحلية، حيث أنها تمكن القطر من إقامة مختلف الصناعات التي تؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي.
	نظرية حماية الأجور	Wage-Protection		تقوم بعض الأقطار، وخاصة المتقدمة صناعياً، بحماية الأجور فيها عن طريق عرقلة دخول المنتجات الأجنبية المنافسة من إنتاج الدول التي تمتاز بانخفاض تكاليف الإنتاج، وخاصة الأجور.
	انتقادات نظرية حماية الأجور			أولاً : أنها تفترض أن العمل هو المصدر الوحيد لعوامل الإنتاج. في حين أن هناك عوامل أخرى مهمة في عملية الإنتاج. ثانياً : يمكن للأقطار النامية التي تتميز بإنخفاض مستويات الأجور أن تكون في مركز تنافسي بالنسبة للأقطار المتقدمة التي تتميز بإرتفاع مستويات الأجور، إلا أن هذه الميزة التنافسية تقتصر فقط على الصناعات التي تعتمد على العمل بنسبة كبيرة.
	نظرية حماية الاستخدام			تركز هذه النظرية على أثر الحماية في تقليل الواردات وتشجيع الصناعات التصديرية التي تؤدي بدورها إلى زيادة مستوى الاستخدام وتقليل مستوى البطالة وتحسين مستويات الدخل.
	انتقادات نظرية حماية الاستخدام			أولاً : أن أي منافع يمكن تحقيقها كزيادة الدخل والإستخدام عن طريق سياسة الحماية لا يمكن أن تستمر مدة طويلة. ثانياً : تؤدي الرسوم الجمركية، ونظام الحصص إلى تكوين الإحتكارات المحلية ودعم المنتجين غير الأكفاء. ثالثاً : يرتكز منطق التجارة الدولية على حقيقة مهمة هي أن القطر الذي يصدر إلى الأقطار الأخرى يجب عليه أن يستورد
	نظرية الأمن القومي	National Security		تبرر نظرية الأمن القومي ضرورة حماية الصناعات العسكرية لاعتبارات الأمن القومي. غير أن هذه الاعتبارات لم تعد مقنعة لسببين : أولاً : أن من الصعب في أوقات الحروب إستبعاد بعض الصناعات دون غيرها بالنسبة لمساهمتها في المجهود الحربي. ثانياً : إذا كان لا بد من حماية بعض الصناعات الإستراتيجية، فقد يكون من الأفضل تقديم إعانات مالية لدعم هذه الصناعات لغرض تحقيق أهدافها بدلاً من تقييد التجارة الدولية.
	نظرية الإغراق **(مهم)**	Dumping		يحدث الإغراق عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي.
	نظرية التجارة الخارجية	Foreign Trade Multiplier		تهتم نظرية مضاعف التجارة الخارجية بدراسة تأثير التجارة الخارجية على الدخل والاستخدام لقطر معين. تعتبر الواردات أحد مكونات التدفقات الخارجية (التسربات) للدخل الإجمالي للدولة المستوردة.
	المالية الدولية	International Finance		أصبح من الضروري دراسة المالية الدولية التي تتعلق بالجانب النقدي للتجارة الدولية في السلع والخدمات إلى جانب حركة رؤوس الأموال الاستثمارية، من أجل فهم المشكلات الاقتصادية العالمية.
	أسواق الصرف			ويعنى هذا ضرورة تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة الدولة المصدرة أو إلى عملة السداد التي يتم الإتفاق عليها

	الأجنبي			مع الدولة المصدرة. وتسمى الأسواق التي يتم من خلالها تبادل العملات الدولية أسواق الصرف الأجنبي.
	وظيفة أسواق الصرف الأجنبي			تؤدي المبادلات الدولية إلى حصول بعض الأقطار على عملات أجنبية معينة بكميات كبيرة بحيث قد تجد نفسها بحاجة لاستبدال قدر معين من هذه العملات لقاء الحصول على عملات أخرى لاستيراد سلع من بلد تلك العملات. وقد تكون الحالة العكس بالنسبة لأقطار أخرى.
	تأثيرات المبادلات الدولية			أولاً : تؤدي صفقات التصدير إلى زيادة تدفق النقود في القطر المصدر وتخفيض عرض النقود في القطر المستورد. ثانياً : يتمكن القطر المصدر من الحصول على العملات الأجنبية التي تمكنه من دفع قيمة وارداته من الخارج. أي أن قدرة الدولة على التصدير هي التي تحدد قدرتها على الاستيراد من الخارج. ثالثاً : يعتمد سعر صرف عملة قطر معين بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى على مكانة ذلك القطر في مبادلاته التجارية، أي مركز ميزان مدفوعاته.
	ميزان المدفوعات **(مهم)**			ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة.
	مكونات ميزان المدفوعات			أولاً : الحساب الجاري : يشتمل الحساب الجاري (Current Account) على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية. ثانياً : حساب رأس المال : يشتمل حساب رأس المال (Capital Account) على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
	توازن ميزان المدفوعات			يعتمد ميزان المدفوعات على ما يعرف بمبدأ القيد المزدوج (Double-Entry Book keeping)، ويعني هذا المبدأ أن كل معاملة تجارية يعبر عنها لأغراض المحاسبة بقيدين، فإذا كان قيدها الأول كحساب مدين (Debit Account) يكون قيدها الثاني كحساب دائن (Credit Account).
	معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات	Disequilibrium		لما كان اختلال التوازن في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات، لذلك كان لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج.
	وسائل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات			أولاً - أسعار الصرف حرة ثانياً - تغيرات الأسعار والدخول ثالثاً- وسائل السيطرة الحكومية

المحاضرة الرابعة عشر: التنمية الاقتصادية:

	مفهوم التنمية الإقتصادية			يختلف مفهوم التنمية الإقتصادية حسب إختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة. فالبنسبة للمؤشرات الإقتصادية التقليدية، تعني التنمية الإقتصادية قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الإقتصادي، وبالتالي زيادة معدل الدخل الفردي. أما بالنسبة للمعايير غير الإقتصادية كتخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الإستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة المساهمة الجماهيرية في إتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الإجتماعية في تخصيص الموارد الإقتصادية.
	خصائص الأقطار النامية			1. انخفاض مستويات المعيشة 2. *انخفاض الإنتاجية* 3. ارتفاع معدلات نمو السكان 4. ارتفاع معدلات البطالة 5. الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية 6. الانكشاف الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية 7. غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية
	انخفاض مستويات المعيشة			تنعكس مستويات المعيشة المنخفضة بصورة كمية ونوعية بحالة الفقر وتردي مستويات الصحة والتعليم وارتفاع معدلات وفيات الأطفال وانخفاض معدل العمر المتوقع. 1. إنخفاض معدلات الدخل الفردي 2. سوء توزيع الدخل القومي 3. الفقر المطلق 4. سوء التغذية 5. ارتفاع نسبة الأمية
	إرتفاع معدلات نمو السكان **(مهم)**			وتتمثل الخصائص الرئيسية للإقتصادات النامية فيما يعرف بظاهرة الحلقة المفرغة للفقر (مهم) المتمثلة بإنخفاض معدل الدخل الفردي الذي يؤدي إلى إنخفاض مستوى الطلب وإنخفاض الإدخار، ومن ثم إنخفاض الإستثمار الذي يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية، وبالتالي إنخفاض معدل الدخل الفردي، الذي يزداد تدهوراً بسبب
	إنخفاض الإنتاجية			ويعزى إنخفاض الإنتاجية إلى النقص الحاد في عوامل الإنتاج المكملة الأخرى، مثل رأس المال والإدارة الكفؤة وكذلك غياب الحوافز الإقتصادية.
	الإعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية			ويعزى السبب الرئيسي لتركز السكان والإنتاج في الأنشطة الزراعية والأولية في معظم الأقطار النامية إلى حقيقة أنه عند المستويات المنخفضة للدخل تكون الأولوية بالنسبة للسكان هي محاولة إشباع الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء.

	الحلقة المفرغة للفقر	Vicious Circle of Poverty	وتتمثل الخصائص الرئيسية للإقتصادات النامية فيما يعرف بظاهرة الحلقة المفرغة للفقر المتمثلة بإنخفاض معدل الدخل الفردي الذي يؤدي إلى إنخفاض مستوى الطلب وإنخفاض الإدخار، ومن ثم إنخفاض الإستثمار الذي يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية، وبالتالي إنخفاض معدل الدخل الفردي، الذي يزداد تدهوراً إرتفاع معدل نمو السكان، كما يتضح من الشكل التالي : 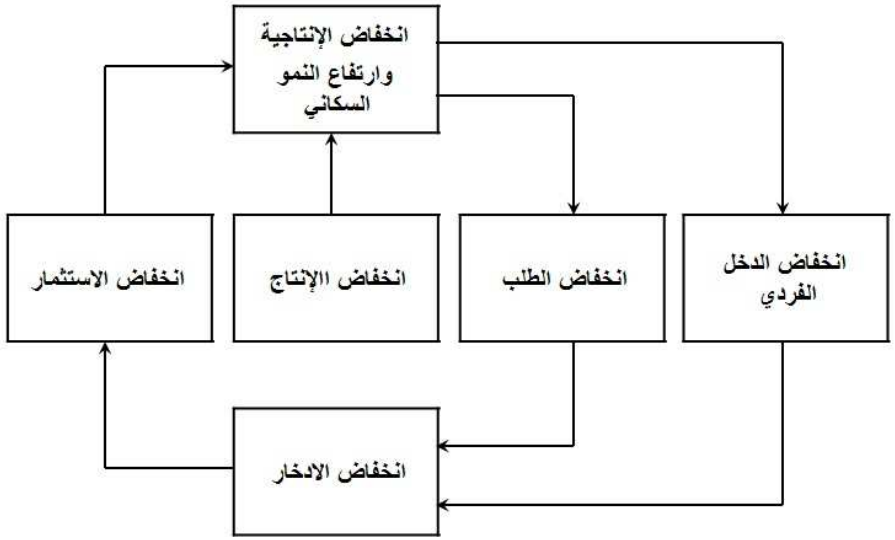 من خلال الشكل السابق والذي يبين الحلقة المفرغة للفقر، حيث يؤدي إنخفاض الإنتاجية وإرتفاع النمو السكاني إلى إنخفاض الدخل الفردي الذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض الطلب والإدخار مما يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار وبالتالي إلى إستمرار ظاهرة الفقر.	
	إرتفاع معدلات البطالة		تعتبر ظاهرة سوء إستغلال الموارد البشرية من أهم أسباب إنخفاض مستويات المعيشة في الأقطار النامية.
	الإنكشاف الكبير في العلاقات الإقتصادية الدولية		لقد أسهم التوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية والسياسية في العالم في تعميق الفجوة بين الأقطار المتقدمة والأقطار النامية
	غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية		يعزى غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية في عملية إتخاذ القرار إلى غياب مؤسسات المجتمع المدني في معظم الأقطار النامية. حيث تتسم النظم السياسية في العديد من هذه الأقطار بوجود حكومات غير شرعية، أي أنها لم تأت إلى الحكم عن طريق الانتخاب الحر، وإنما عن طريق الانقلابات العسكرية أو هيمنة الحزب الواحد على السلطة لفترة طويلة.

	المسئولية الدولية والمحلية لظاهرة التخلف الإقتصادي			ويجب التأكيد بأن ظاهرة التخلف الاقتصادي (Economic Underdevelopment) لا بد أن ينظر إليها من المنظورين الدولي والمحلي. فالمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الأقطار النامية لها جذورها المحلية والأجنبية. كذلك الحال بالنسبة للسياسات والإجراءات الهادفة لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات.
	السياسات الإئتمانية الهادفة			لا شك أن معالجة ظاهرة التخلف الاقتصادي والفقر تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الأقطار الفقيرة. ويمكن التقليل من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة على عملية النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة السكان من خلال تبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال تكثيف الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية وتوفير الحوافز اللازمة للقطاع الخاص للمشاركة الفاعلة مع القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية.

انتهى داعيا و متمنيا لكم التوفيق في اختباراتكم القادمة

أخوكم انور جنبي